الحَدِيثُ المُرْسَلُ
وحجيته في الفقه الإسلامي

تأليف

الشيخ علي غانم الشويلي

كلمات

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت-لبنان

الحديث المرسل
وحجيته في الفقه الإسلامي

هوية الكتاب:

اســــم الكتـــــاب: الحديث المرسل وحجيته في الفقه الإسلامي

تأليـــــــــــــــف : الشيخ علي غانم الشويلي

المطبعـــــــــــــــة: دار كلمات للطباعة والنشر والتوزيع

عـــــدد النســـــخة: ١٠٠٠

الطبعـــــــــــــــة: الأولى/ ١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م

الإهداء:

إلى الأملِ الموعود .

إلى أملِ السماءِ قبل الأرض .

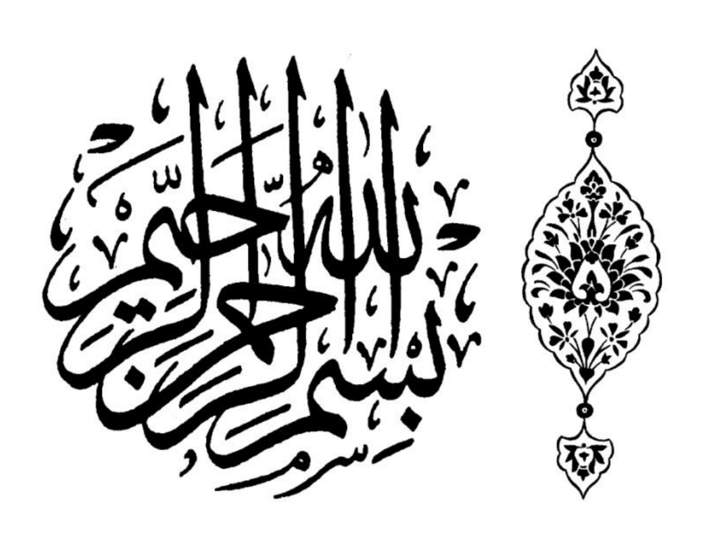
إلى أملِ الأنبياء قبل الشعوب .

إلى سليلِ عليٍّ وفاطمة .

إلى الطالبِ بدماءِ كربلاء .

إلى الإمام المهديِّ الحجّةِ ابن الحسن«عجل الله فرجه الشريف» .

المؤلف


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي

الحمد لله رب العالمين بارئ الخلائق أجمعين وباعث الأنبياء والمرسلين الذي بعد فلا يرى وقرب فشهد النجوى تبارك وتعالى، ثم الصلاة والسلام على أشرف خلقه وبريته سيدنا ونبينا وحبيب قلوبنا وطبيب نفوسنا وشفيع ذنوبنا العبد المؤيد والرسول المسدد المصطفى الأمجد المحمود الأحمد حبيب إله العالمين أبي القاسم محمد صلى الله عليه وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين المعصومين، ورضي الله سبحانه وتعالى عن رواتنا الراشدين نَقَلَةِ الأحاديث عن السادة الهادين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

اَمَّا بَعْد:

هذه رسالة مختصرة في الحديث المرسل وحجيته في الفقه الإسلامي، وأسأل الله تبارك وتعالى أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، كما أرجو من الله عز وجل أن يكون ما كتبته نافعاً ومفيداً وأن يؤدي الغرض المنشود وعساه أن يسد فراغاً في مكتباتنا، وأخيراً أتوجه إلى العلي القدير في أن أكون قد وفقت في ما كتبت وإذا كان فيه شيء من النقص والخلل والتقصير

فإن ذلك من طبيعة عمل البشر؛ لأنَّ الكمال لله وحده والعصمة لأهلها، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، والله ولي التوفيق.

علي غانم الشويلي

١٨/ صفر/ ١٤٣٩ هـ

في النجف الأشرف حاضرة العلم والعلماء

الفصل الأول

التعريف بالحديث المرسل

الحديث المرسل:

الإرسال في اللغة: الإطلاق ويقال أَرْسَلَ الكلام : أَطلقه من غير تقييد، ويقال: أَرْسَلَ الشيء: أَطلقه وأهمله.

وأما الحديث المرسل في الاصطلاح: فقد ذكرت له عدة تعاريف نذكر منها:

الأول: قال الشهيد الثاني رحمه الله: « وهو ما رواه عن المعصوم عليه السلام من لم يدركه، والمراد بالإدراك هنا: التلاقي في ذلك الحديث المحدّث عنه، بأن رواه عنه بواسطة، وإن أدركه بمعنى: اجتماعه معه، ونحوه؛ وبهذا المعنى يتحقق إرسال الصحابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن يروي الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم بواسطة صحابي آخر »[1].

الثاني: قال السيد حسن الصدر قدس سره: «المرسل على صيغة المجهول من الإرسال بمعنى الإطلاق، كما يقال: ناقة مرسلة؛ لأن الراوي لا يقيده براو، وهو ما رواه عن المعصوم عليه السلام من لم يدركه في ذلك، وإن أدركه في غير ذلك واجتمع معه، فإن رواه عنه حينئذ بغير واسطة أو بواسطة سقطت من السلسلة من آخرها كذلك واحداً كان الساقط أو أكثر أو كلها، عن عمد أوسهو أو نيسان فمرسل على المشهور»[2].

(١) الرعاية في علم الدراية، ص١٣٦.

(٢) نهاية الدراية، ص١٨٩.

ويظهر لنا من تتبع هذه التعاريف أن كل نوع من أنواع الحذف في السلسلة السندية عمداً كان أو سهواً يستلزم إرسال الحديث؛ ولأجل ذلك فإن الحديث المرسل يكون شاملاً للحديث المرفوع، والمنقطع، والمعلّق، والمعضل، والموقوف، بينما الحديث المرسل عند الشيخ البهائي قدس سره يثبت إذا حصل القطع في آخر السند بصورة تصاعدية، أو سقطت جميع سلسلة السند[1] .

وعلى هذا يكون للحديث المرسل له إطلاقان:

الأول: الحديث المرسل بالمعنى الأعم.

الثاني: الحديث المرسل بالمعنى الأخص.

(١) الوجيزة، ص١٧.

الفصل الثاني

حجية الحديث المرسل

الحديث المرسل والأقوال في حجيته وعدمها:

بحث العلماء حجية الحديث المرسل، واختلفوا في ذلك على أقوال نذكر المهم منها:

الأول: حجيته مطلقاً وهو ما نُسِبَ إلى محمد بن خالد البرقي وابنه أحمد.

والمستند في ذلك:

أننا نحرز وثاقة المحذوف؛ لأن المرسِل الثقة عدلٌ، والثقة العدل لا يروي إلا عن الثقة، وإلا لم يكن عدلاً، بل كان مدلِّساً وغاشاً وهو مناف للعدالة[1].

وأورد عليه:

بأن هذا يتم إذا انحصر أمر العدل في روايته عن العدل أو الموثوق بصدقه، وهو ممنوع[2].

الثاني: عدم حجيته مطلقاً وهو ما نُسِبَ إلى العلامة الحلي رحمه الله في أحد قوليه[3].

والمستند في ذلك:

إن شرط جواز قبول الرواية معرفة عدالة الراوي، ولم تثبت؛ لعدم دلالة

---

(١) ينظر: قوانين الأصول، ج١، ص٤٧٩، بتصرف.

(٢) ينظر: أصول الحديث وأحكامه، ص٩٦.

(٣) ينظر: تهذيب الأصول، ص٨٢.

رواية العدل عليه؛ لأنها أعم[١].

وقد أورد عليه:

بأن ذلك يفيد ظناً بصدق خبره، وهو لا يقصر عن الظن الحاصل بصدق خبر الفاسق بعد التثبت[٢].

الثالث: وهو الرأي المختار في المسألة أن الحديث المرسل يكون حجة إذا علم بأن مُرسِله العدل لا يرسل، ولا يروي إلا عن ثقة كالمشايخ الثلاثة – أي محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى و أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي وهو ما نُسِبَ إلى الشيخ الطوسي في كتابه عدة الأصول[٣]، والعلامة الحلي في كتابه النهاية وهو القول الثاني له في المسألة، والشهيد الأول في الذكرى[٤] وغيرهم[٥].

والمستند في ذلك:

أولاً: قول الشيخ النجاشي: «ولهذا أصحابنا يَسكُنون إلى مراسيله»[٦].

---

(١) ينظر: قوانين الأصول، ج١، ص٤٧٩، بتصرف.

(٢) ينظر: أصول الحديث وأحكامه،ص٩٦-٩٧.

(٣) عدة الأصول، ج١،ص١٥٤ .

(٤) الذكرى،ج٤، ص٢٥٣.

(٥) مقباس الهداية، ج١، ص٣٤٨-٣٥٠ .

(٦) رجال النجاشي، ص٣٢٦، الرقم٨٨٧ .

ثانياً: قول الشيخ الطوسي: «وإذا كان أحد الراويين مسنِداً والآخر مرسِلاً، نُظِرَ في حال المرسِل. فإن كان ممّن يعلم أنّه لا يرسل إلاّ عن ثقة موثوق به، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره؛ ولأجل ذلك سوّت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنّهم لا يروون ولا يرسلون إلاّ عمّن يوثق به، وبين ما أسنده غيره»[1]، لكن السيد الخوئي قدس سره رفض هذا الرأي على الرغم مِن أنه هو الرأي المشهور بدعوى أن عدم رواية هؤلاء إلّا عن ثقة قضية لا يمكن الاطلاع عليها إلا من قبل نفس الثلاثة وهم لم يصرحوا بذلك وإلّا لنقل عنهم أنهم قالوا إنّا لا نروي إلّا عن الثقات[2].

وعليه يلزم أن تكون نسبة الشيخ الطوسي رحمه الله التسوية إلى الأصحاب، وكذلك دعوى الشيخ النجاشي بسكون الأصحاب إلى مراسيل ابن عمير لعلهما قد استندا فيها إلى حدسهم واجتهادهم وليس إلى حسهم.

ويلاحظ عليه :

إن احتمال استنادهم إلى الحس كذلك موجود وترجيح احتمال الحدس على احتمال الحس ترجيح بلا مرجح ومع الشك بين الحس والحدس يبنى على أصالة الحس.

---

(١) عدة الأصول، ج١، ص١٥٤ .

(٢) ينظر: معجم رجال الحديث، ج١، ص٧٥ -٧٨ بتصرف.

هذا هو تمام الكلام في الحديث المرسل والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا الطاهر الأمين محمدٍ وآله الأئمة المعصومين، وقد وقع الفراغ من تأليف هذه الرسالة ليلة الخميس من شهر صفر من سنة ١٤٣٩هـ من الهجرة النبوية على مهاجرها أفضل الصلاة والتحية حامداً مصلياً مسلماً مستغفراً وكان ذلك في حاضرة العلم والعلماء مدينة النجف الأشرف والحمد لله على عظيم منّه وفضله.

علي غانم الشويلي

١٨/ صفر/ ١٤٣٩ هـ


تم بحمد الله

المصادر والمراجع

إن خير ما ابتدئ به ((القرآن الكريم)) .

١. أصول الحديث وأحكامه، للشيخ جعفر السبحاني.

٢. تهذيب الأصول، للعلامة الحلي.

٣. الذكرى، للشهيد الأول.

٤. رجال النجاشي، للشيخ النجاشي.

٥. الرعاية في علم الدراية، للشهيد الثاني.

٦. عدة الأصول، للشيخ الطوسي.

٧. قوانين الأصول، للميرزا القمي.

٨. مقباس الهداية، للشيخ عبد الله المامقاني.

٩. معجم رجال الحديث، للسيد الخوئي.

١٠. نهاية الدراية، للسيدر حسن الصدر.

١١. الوجيزة للشيخ البهائي.

الفهرس